

اثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الافريقي ودور الجزائر في مكافحتها The impact of cross-border organized crime on the African coast and Algeria's role in its struggles

طالب الدكتوراه : بن دهقان الأزهاري علاء الدين (*)
مخبر حقوق الانسان والحريات العامة
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
a.bendahgane@gmail.com

الدكتورة : فليج غزلان
مخبر حقوق الانسان والحريات العامة
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
felidjghizlene@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/27 تاريخ القبول للنشر: 2020/04/27

ملخص:

شهدت منطقة الساحل الافريقي العديد من المشاكل الأمنية وانتشار الجرائم اهمها الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي زادت حدتها في الفترة الاخيرة نتيجة انهيار الدولة الليبية، والانفلات الأمني في دولة مالي. وبما ان الجزائر تعتبر اكبر دول الساحل مساحات، فإنها تعاني من تداعيات الجريمة المنظمة نتيجة الحدود الشاسعة، والتي تتطلب امكانيات كبيرة للتحكم فيها، لذلك بذلت الجزائر جهود كبيرة وعلى عدة مستويات، من اجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والحد من اثارها سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى منطقة الساحل

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة، الساحل الافريقي، الاستراتيجية الامنية، بناء السلم، التنمية.

Abstract:

The Sahel region has witnessed many security problems and the spread of crimes, the most important of which is transnational organized crime, which has intensified in the recent period as a result of the collapse of the Libyan state and insecurity in Mali.

As the largest country in the Sahel, Algeria suffers from the repercussions of organized crime as a result of the vast borders, which require great possibilities to control it. Therefore, Algeria has made great efforts at several levels to combat transnational organized crime and reduce its effects both internally or at the Sahel level.

key words: : Organized Crime, African Coast, Security Strategy, Peacebuilding, Development.

* المؤلف المرسل: ط. بن دهقان الأزهاري علاء الدين

مقدمة:

تعد ظاهرة الجريمة المنظمة من الظواهر القديمة التي عرفتها المجتمعات البشرية، لكن معا تطور المجتمع الدولي، تطورت الجريمة المنظمة العابرة للحدود واتسعت رقعتها وازداد نشاطها لتصبح جريمة دولية بامتياز، تأثر سلبا على اقتصادية الدول، لهذا اصبحت الجريمة المنظمة من اكبر التحديات للمجتمع الدولي في الوقت المعاصر.

تعتبر منطقة الساحل الافريقي مرتعا لاستفحال الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، حيث انتشرت الجماعات الاجرامية وازدهر نشاطها في هذه المنطقة، لما تشهده من عدم استقرار امني وانعدام التنمية، ونتيجة كذلك لتنافس الدولي والتدخل الأجنبي في المنطقة.

بما ان الجزائر تعد دولة محورية في منطقة الساحل من عدة أبعاد، وعانت من انتشار الجريمة المنظمة والجرائم المتصلة بها على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة المستوي الأمني، فكان لزام على الجزائر انتهاج استراتيجية تمكنها من محاربة ومكافحة الجريمة المنظمة على المستوي الوطني والاقليمي.

ماهي اسباب واثار الجريمة المنظمة على منطقة الساحل الافريقي؟ وماهي الاستراتيجية الجزائرية لمكافحتها؟.

المبحث الأول: ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

تعد الجريمة المنظمة من الجرائم الخطيرة ومن أهم الجرائم التي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين¹ في كل المناطق، ومنطقة الساحل الافريقي احد الجهات التي اتشرت فيها العديد من الجرائم، أهمها الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجرائم الارهابية، هما جريمتان تتصلين معا بعضهم البعض ويشتركان في نفس الأسباب والاثار تقريبا بمنطقة الساحل.

المطلب الأول: أسباب الجريمة المنظمة ومظاهرها في منطقة الساحل.

ان الجريمة المنظمة من اخطر الجرائم التي تعاني منها الدول، حيث يري البعض انها انعكاس سلبي لظاهرة العولمة¹، ورغم الخطورة التي تشكلها هذه الجريمة، الى انه لم يحدث اجماع في الفقه علي تعريف جامع موحد محدد معالمها ويعطها الاطار الثابت.

ويرجع السبب الى الاختلاف في نظرة كل دولة لها وتباين الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي² وكذلك الأمني بالإضافة الى تعدد انواع واشكال الجريمة المنظمة، لذلك حاول كل من الفقهاء والمشرعين ايجاد تعريف للجريمة المنتظمة العابرة للحدود من منطلق الاسباب والاثار والتكوين.

ومن التعاريف التي ميزت الفقه العربي تعريف الدكتور عبد العزيز العيشاوي حيث عدي الجريمة المنظمة بأنها " مجموعة من الجرائم الاجتماعية التي شهدها المجتمع ابتداء من أفرادها الى الاسرة ثم المجتمع الوطني وبالتالي المجتمع الدولي"³.

أما الفقه الغربي فاغلبه اعتمد على خصائص التي تميز الجريمة المنظمة خاصة الفقهاء الألمان فبعضهم عرفها أنها " اللجوء للعنف والمهارة والاحتراف بارتكاب الجرائم واستخدام التكنولوجيا الحديثة واستخدام الرشوة وتجاوز الجريمة للحدود الوطنية وان الهدف الرئيسي للجماعة الاجرامية هو تحقيق الربح"⁴. اما تعريف الجريمة المنظمة من طرف المشرعين والتنظيمات الدولية لم يختلفوا عن تعاريف الفقهاء فامثلا المشرع الجزائري لم يتطرق الى مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود في حد ذاته ولكنه تناول بعض صور الجريمة المنظمة على سبيل التحديد، مثل ما بين ذلك في القانون رقم 01/05 الصادر سنة 2005 الخاص بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتها وكذلك القانون رقم 01/06 صادر سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحتها⁵.

أما بالنسبة الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لسنة 2000 فقد عرفتها بانها " جامعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفق لهذه الاتفاقية من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية"⁶، أما منظمة الإنتربول فقد عرفت الجريمة المنظمة بانها " هيكل تنظيمي يتكون من اشخاص، يرتكبون اعمال غير مشروعة بصفة مستمرة، تهدف الى تحقيق الربح، وتعتمد على التخويف والفساد لتحقيق اهدافها"⁷.

ومما سبق ذكره في التعاريف المقدمة في بيان الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فان القائمين عليها يعتمدون على مساحات شاسعة توفر لهم التغطية والحماية لمزاولة الانشطة الاجرامية، ومنطقة الساحل الافريقي منطقة استراتيجية لهذه الجماعات الاجرامية لمزاولة كل صور الجريمة المنظمة من تبييض للأموال الى تهريب المخدرات والاسلحة الى الاتجار بالبشر⁸.

الفرع الأول: أسباب تفشي الجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

بما أن منطقة الساحل الافريقي منطقة غير مستقرة سياسيا واقتصاديا وأمنيا، بالإضافة الى تقاطع مصالح الدول الكبرى في المنطقة، كل هذا ساهم في انتشار الجريمة المنظمة، ومن الاسباب التي نراها اساسية في انتشار هذه الجريمة هي:

1. الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة:

ان هشاشة الانظمة السياسية في دول المنطقة وعدم استقرارها، من اهم العوامل في انتشار الحروب الاهلية ذات الطابع العرقي⁹، وتهميش حقوق الانسان، وكل هذه الاسباب وغيرها شكل ارضية خصبة لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومما زاد في قوة انتشارها طول امد هذه الصراعات، كالتزاع المسلح

في صومال، وكثرة الجماعات المتمردة في السودان، و الحرب الاهلية في شمال مالي وكذا الكونغو الديمقراطية.

2. انهيار الدولة في ليبيا:

كان انهيار الدولة في ليبيا الاثر الكبير على منطقة الساحل في تفشي واستقواء الجريمة المنظمة العابرة للحدود بجميع صورها واشكالها، بل ساهم هذا الانهيار في انتشار الكثير من الجماعات الاجرامية والارهابية على حد سواء، فصبحت ليبيا تشكل قاعدة خلفية لهذه الجماعات من اجل ممارسة مختلف اشكال الجرائم في المنطقة.

3. انتشار الجماعات الارهابية:

ان هشاشة الانظمة السياسية لدول المنطقة وعدم تجانس مجتمعاتها الداخلية، اضافة الى الازمات الاقتصادية والامنية والسياسية في الساحل الافريقي كان من شأنه ان يفتح المجال لانتشار الحركات الارهابية التي وجدت الفضاء المناسب لتعزيز وجودها معتمدة على نشاط الجماعات الاجرامية لتجديد مواردها المالية والمادية والبشرية.

4. انعدام التنمية:

تمتاز منطقة الساحل في اغلب دولها بي اقتصاديات ضعيفة تنعدم فيها سبل التنمية، ومعا انتشار الفقر والامية اصبحت هذه الدول تعاني من المجاعة مما ادي الى ظهور الهجرة الغير شرعية كل هذا ساهم في انتشار الجماعات الاجرامية في بيئة خصبة تساعد على رواج الجريمة المنظمة حيث استفدت هذه الجماعات من الفوضى¹⁰ و عدم استقرار المنطقة.

الفرع الثاني: مظاهر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

تنطوي الجريمة المنظمة عبر الوطنية علي اشكال وصور متعددة ومن اهم هذه الصور التي انتشرت في منطقة الساحل الافريقي نجد:

1. تهريب المخدرات والمتاجرة بها:

تنتعش تجارة المخدرات وتهريبها عبر دول الساحل الافريقي، حيث كانت هذه الجرائم من اهم النشاطات التي تزاولها هذه الجماعات الاجرامية بسبب الازياح السريعة والطائلة الناجمة عنها¹¹ ومن العوامل التي ساعدت في تهريب المخدرات شاسعة المنطقة والحدود الواسعة بين دول الساحل، بالإضافة الى فشل اغلب دول المنطقة في مواجهتها ومحاربتها.

2. تهريب الاسلحة:

يأتي تهريب الاسلحة لدي التنظيمات الاجرامية في المرتبة الثانية من حيث قيمة المداخيل، خاصة في

السنوات الاخيرة اين عرفت رواج كبير بعد انهيار الدولة في ليبيا التي كانت تحتوي على مخازن كبيرة للأسلحة، ونشوب النزاع المسلح في شمال مالي أين قدر بعض الخبراء قيمة مداخل تهريب الاسلحة في هذه المنطقة ما بين 500 الى 800 مليون دولار امريكي¹².

3. الهجرة غير الشرعية وتجارة البشر:

تعتبر تجارة البشر والاعضاء البشرية شكل من اشكال الجريمة المنظمة العابرة للدولة، التي تنافي كل القيم الانسانية حيث تعتمد فيها الجماعات الاجرامية علي فئة النساء والاطفال، فهي بذلك مصدرا ماليا معتبرا اين تقوم باستغلال هذه الفئات في اعمال الدعارة والاشغال الشاقة وتجارة الرق والاعضاء البشرية، حيث تعتبر الجماعات البشرية الضخمة النازحة من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة مصدرا هاما لهذه الجماعات لمزولة نشاطها.

المطلب الثاني: تأثيرات الجريمة المنظمة على منطقة الساحل.

بعدما تطرقنا بإيجاز الى الجريمة المنظمة العابرة للحدود لمنطقة الساحل وشرح اسبابها وصورها لابداء في هذا المقام التطرق الى تداعياتها على منطقة الساحل والتي تركز فيها على ثلاث جهات هي الجهة الاقتصادية والاجتماعية والامنية.

1. تأثيرات الجريمة المنظمة العابرة للحدود على المجال الاقتصادي في منطقة الساحل:

بما أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود تركز على الاعمال والنشاطات الغير مشروعة هذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاديات دول المنطقة، حيث تقوم المجموعات الاجرامية بتهريب السلع والمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وقطعان الماشية، مما يؤدي الى اختلالات اقتصادية وندرة لبعض المواد واسعة الاستهلاك في بعض دول المنطقة، وبالإضافة الى تهريب وتزوير العملة الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني ويخلق ظاهرة السوق السوداء والعمالة الغير شرعية للمهاجرين الغير شرعيين، وكذلك رواج عملية غسيل الاموال الناتجة عن تجارة الاسلحة والمدخرات، كل هذا من شأنه ان ينتج جرائم اخري مرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود في شقها الاقتصادي كالرشوة والسرقعة، مما يؤثر سلبيا على الاقتصاد في دول الساحل التي تمتاز بعدم الاستقرار ونقص التنمية وهذا ما يعرف بلا أمن الاقتصادي أو الأمن الغذائي¹³.

2. تأثيرات الجريمة المنظمة العابرة للحدود على المجال الاجتماعي في منطقة الساحل:

تشكل الجريمة المنظمة خطرا كبير على استقرار الجهة الاجتماعية لدول منطقة الساحل¹⁴، بالإضافة الى تأثير هذه الجريمة على اخلاقيات المجتمع الواحد بسبب الاحتكاك المباشر بيم موطني الدولة

والمهاجرين الغير شرعيين مما ينتج عنه كذلك انتشار العديد من الأمراض الخطيرة الناجمة عن نزوح المهاجرين اضافة الي ترويج شتي انواع المخدرات وتفشي ظاهرة العنف وجرائم الاختطاف والقتل، مما يادي الى عدم استقرار المجتمع في البلد الواحد.

3. تأثيرات الجريمة المنظمة العابرة للحدود على المجال الأمني في منطقة الساحل:

تشهد منطقة الساحل الافريقي عدم استقرار امني كبير لعدة اسباب ذكرنها سابقا مما كون بيئة حاضنة ساعدت على انتشار الجريمة المنظمة واستفحالها، فالحركة المستمرة للمهاجرين الغير شرعيين والسريين تشكل تهديدان كبيران على حدود دول المنطقة لتوفيرها غطاء وتمويهها للمجموعات الاجرامية والارهابية المستتر بهذه الحركة، التي تساعد على سهولة التوغل داخل بلدان الساحل، وبذلك تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود تهديدا للأمن القومي لهذه الدول، بالإضافة الى انتشار جريمة الاختطاف للحصول على فدية التي تعتبر من المصادر المالية المهمة لمجموعات الاجرامية وتمويل الارهاب¹⁵. في هذا الصدد نشير الي موضوع هام وخطير على منطقة الساحل الافريقي، وهو التحالف بين الجماعات الارهابية والجماعات الاجرامية وحدث تدخل كبير بين الجريمة الارهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود في منطقة الساحل، حيث اصبحت هذه الجريمة والارهاب العابر للحدود يشكلان تكامل في الادوار¹⁶.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

تعتبر منطقة الساحل الافريقي عمق جيواستراتيجي للجزائر، ومصدر تهديد للأمن القومي¹⁷ في نفس الوقت وبما ان منطقة الساحل الافريقي غير مستقرة على جميع الاصعدة كان لزاما على الجزائر انتهاز خاصة بها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من اجل حماية الامن القومي، وحماية حدودها الواسعة من خطر الجماعات الاجرامية التي استفحل نشاطها في منطقة الساحل. فكانت إستراتيجية الجزائر المنتهجة لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تكمن في المجالين الداخلي والاقليمي هذا الاخير تبنت فيه الجزائر سياسة تقوم على الجهود الذاتية للدول الافريقية¹⁸.

المطلب الأول: مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الداخلي.

لقد عانت الجزائر كغيرها من دول الساحل من تداعيات الجريمة المنظمة العابرة للحدود لكنها لم تبقي مكتوفة الايدي على معالجة هذه الظاهرة الاجرامية بل خطت خطوات جبارة لمعالجتها فانتهجت إستراتيجية مكنتها من الضرب بيد من حديد ضد المجموعات الاجرامية وكذلك مكنتها من تحقيق وقع هذه الجريمة على مقومات الدولة الجزائرية فتمكن هذه الاستراتيجية على المستوى الداخلي في شقين وهيا التدابير وقائية وتدابير علاجية.

1. التدابير الوقائية:

تعتبر التدابير الوقائية خطوة استباقية لمكافحة الجريمة المنظمة¹⁹، وهي تركز على عدة نقاط من بينها التركيز على التوعية الاجتماعية حول مخاطر هذه الجريمة واثارها عن المجتمع بحملات دعائية تمس جميع فئات المجتمع، كذلك الامام بمعرفة الظواهر الاجرامية الخاصة بهذه الجريمة ودراستها ونشر التجارب والخبرات²⁰ الخاصة بها، و الاهتمام بالجانب التنموي من اجل رفع قدرات الاقتصاد الوطني لقطع الطريق علي الجماعات الاجرامية الناشطة من خلال الجريمة المنظمة الماسية بالاقتصاد الوطني، وخلق مستوي معيشي يضمن العيش الكريم للمواطن، بالإضافة الى استغلال الجمعيات المحلية لنشر التوعية وتحسيس المواطنين بأخطار هذه الجريمة.

كذلك انشاء مصالح مختصة في الرصد والاستعلام عبر مختلف نقاط الوطن من اجل الانذار المبكر وسرعة الاستجابة في محاربة صور هذه الجريمة .

كل هذه التدابير وغيرها قامت بها الجزائر من اجل استباق الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومحاربتها وتخفيف من وقعها، كلها تدابير وقائية باعتبار ان الجزائر بلد عبور وشرطوها الحدودي شاسع يصعب مراقبته.

2. التدابير العلاجية:

وتأتي التدابير العلاجية بعد ارتكاب الجريمة حيث توجهها الدولة لمجموعة من التشريعات والاليات من اجل ردع الاشخاص والمجموعات الاجرامية القائمين على ارتكاب هذا النوع من الجرائم، حيث اصدرت الجزائر مجموعة من القوانين لمكافحة هذه الجريمة من بينها القانون المتعلق بالوقاية من تبيض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتهم القانون رقم 01/05 الصادر سنة 2005، الذي اعتبر عملية تبيض الاموال عائدات اجرامية²¹، بالإضافة الى ان هذا القانون قد فتح مجال التعاون القضائي بين الجهات القضائية الجزائرية والاجنبية بالتحقيق والتحري في القضايا المتعلقة بتبويض الاموال وتمويل الارهاب بالإضافة الى الانابة القضائية وتسليم المجرمين أما بالنسبة للقانون رقم 01/06 الصادر في 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ومن تداعيات نشاط الجماعات الارهابية استفحال ظاهرة الفساد نظرا لحجم العائدات المالية لهذه المجموعات، التي اصبحت تشكل خطرا على الاستقرار السياسي والاقتصادي²²، ومن خلال هذا القانون عززت الجزائر الوقاية من الفساد في جميع القطاعات لقطع الطريق على التلاعب بالمال العام والاتجار والوظيفة العمومية .

اما من جهة قانون العقوبات فقد حظي هو الاخر بالاهتمام من اجل مساييرته للجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث تم تعديله بخصوص جريمة الاتجار بالبشر وهذا بعد ان صادقت الجزائر على بروتوكول منع

وقمع الاتجار بالبشر من خلال احكام المادة 303 مكرر 04 من قانون العقوبات، اما الجريمة الثانية تخص تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية، التي تناولتها المواد 303 مكرر 16 الى غاية 303 مكرر 29.. وعند مصادقة الجزائر على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين الغير شرعيين قامت الجزائر بتعديل قانون العقوبات لمسيرة هذا البروتوكول وضمنت هذه الجريمة في المادة 303 مكرر 30 مع تشديد العقوبة اما الاليات التي احدثتها الجزائر في صدر مكافحة الجريمة المنظمة تكمن في هيئات مختصة فبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 127/02 متضامن خلية معالجة الاستعلام المالي التي تستهدف مكافحة تبيض الاموال وتساهم في اقتراحات لإصدار نصوص قانونية وتنظيمية في هذا المجال وبموجب القانون رقم 01/06 الذي نص في المادة 17 على انشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ذات الاختصاصات الرقابية و الاستشارية اما المرسوم الرئاسي رقم 426/11 الذي يتضمن انشاء الدوان المركزي لقمع الفساد ومن المهم التحقيق وجمع الادلة في قضايا الفساد.

المطلب الثاني: مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الاقليمي.

بما ان منطقة الساحل الافريقي تمثل عمق استراتيجي للجزائر وتداعياتها تؤثر على الجزائر سلبا أو ايجابا، ولذلك فان كل التغيرات الحاصلة في المنطقة تستدعي من الدولة الجزائرية فرض استراتيجية على ارض الواقع خاصة بالمنطقة تمكثها من الحد من تأثير التغيرات الحاصلة وتضعها في اهبة الاستعداد الدائم لمجابهة المواقف الصعبة لهذا نتطرق في هذا المطلب باختصار شديد الى الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

1. على صعيد الاتفاقيات الدولية:

لم تترانا الجزائر في الانضمام الى الاتفاقيات الدولية ذات صلة كي لا تبقي الجزائر في عزلة في هذا الصدد قد انضمت الجزائر الى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المبرمة سنة 2000 التي تعتبر نقطة تحول في محاربة هذه الجريمة علي المستوى الداخلي والاقليمي والدولي بالإضافة الى الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المبرمة عام 2003 التي من خلالها حينت الجزائر بعض تشريعاتها بما يتوافق مع محتوى هذه الاتفاقية بالإضافة الى اتفاقيات ثنائية تندرج في هذا الاطار.

2. على الصعيد الامني:

لقد ادركت الجزائر بان اكثر تداعيات منطقة الساحل الافريقي هي هواجس أمنية تمس الأمن القومي الجزائري وتستهدف استقرار الدولة بصفة عامة لذلك اعتمدت على الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجرائم الارهابية وكان اجتماع قادة جيوش اربعة دول من الساحل الافريقي هيا الجزائر وموريتانيا وكذلك النيجر ومالي سنة 2015 بمنطقة تمنراست بالجنوب لخير دليل على ان التوجه

الجزائري لمحاربة المجموعات الاجرامية كان امي بدرجة الاولي لما تشهده المنطقة من فوضي وحركة الجماعات الارهابية المستمرة في المنطقة وتدفق كميات كبيرة من السلاح بعد انهيار الدولة الليبية²⁴، بالإضافة الى العقيدة الامنية الجزائرية التي ترفض التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما يشمل ذلك دول الساحل الأفريقي²⁵.

فالتعاون الامني بين دول المنطقة يادي الي تدعيم فلسفة الدولة الحديثة²⁶ التي تنتهج استراتيجيتين ومقربات لتوفير النظم الكفيلة لمنع الجريمة ومكافحتها بطريقة اسرع وانجع، حيث يساهم هذا التعاون في التضيق على الجماعات الاجرامية، وسهولة القضاء عليها.

كذلك من مساهمات الجزائر علي المستوي الامني بطريقة مباشرة هو انشاء الية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي افريوبول وهذا لقطع دابر الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتهديدات الامنية في افريقيا، حيث انعقد المؤتمر الاقليمي الافريقي سنة 2013 بوهران من اجل تأسيس هذه المنظمة بحضور كافة قادة الشرطة الافريقية الواحد والاربعون، ودخلت هذه المنظمة حيز النفاذ في 30 جانفي 2017²⁷.

ولتعزيز الاستجابة للوضع في شمال افريقيا من اجل محاربة المجموعات الاجرامية والارهابية وكذا تجفيف منابع المالية لهذه المجموعات، اقتراحات الجزائر تجريم دفع الفدية للجماعات الاجرامية والارهابية لأجل اطلاق سرح الرهائن، بعدما استفحلت ظاهرة الاختطاف في منطقة الساحل، وكاعتراف دولي لهذه المبادرة قام مجلس الامن الدولي باعتماد هذا المقترح من خلال القرار 1904 الصادر في 2009²⁸.

3. على الصعيد الدبلوماسي:

ان الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الدولي والاقليمي مشهود لها وتحضي باحترام غالبية الدول، لذلك فان دبلوماسية الجزائر اتجاها منطقة الساحل الافريقي تؤكد على ضرورة التنسيق الاقليمي ضمن المجموعة الافريقية، من اجل مواجهة الازمات في الاطار الإقليمي بعيدا عن التدخل الاجنبي²⁹ كي لا يزيد من تعقيد الامور.

الدبلوماسية الجزائرية كذلك تهدف الي بناء ثقافة السلم والامن وتعزيزهما في منطقة الساحل، لما تشهده هذه الاخيرة من صراعات اثنية لا تماثلية، كانت السبب الرئيسي في انتشار المجموعات الاجرامية والارهابية واستفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود ومعها انتشار جرائم الارهاب، فاستراتيجية بناء السلم التي تنتهجها الجزائر تتضمن كسح المجال للفاعلين³⁰ في المنطقة من اجل وجود حلول ذاتية بعيدا عن اثر التدخلات الاجنبية المبنية على الاطماع والتنافس حولا المنطقة.

وتعتمد مقارنة بناء السلم على الشق الاقتصادي خاصة بعد التنمية في المنطقة، والتي كان انعدامها من الاسباب الرئيسية لزوح السكان وانتشار الهجرة غير شرعية والسرية التي تعتبر غطاء للمجموعات الاجرامية والارهابية في ممارسة نشاطاتها، فتبنت الجزائر فكرة تأسيس الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا nepad سنة 2002³¹.

وبهذا فان الدبلوماسية الجزائرية من اجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الارهابية ذات الصلة، اعتمدت على إستراتيجية تقوم في شقها الاقتصادي على ما يعرف ب التنمية مقابل الاستقرار والامن³² لكونها من انجع الاليات في مكافحة الجماعات الاجرامية والارهابية في منطقة الساحل الافريقي.

خاتمة:

باتت منطقة الساحل الافريقي تمثل منطقة خصبة تستهدفها الجماعات الاجرامية وانتشار نشاطاتهم في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهذا لما تعريفه المنظمة من عدم استقرار امني وانتشار لظاهرة العنف والارهاب والبطالة.

كذلك انعدام التنمية وكثرة الصراعات القبلية وانهيار بعض الدول وعجز دول اخري عن توفير الامن، وهذا ما يعرف بالدولة الفاشلة، اضافة الى التدخلات الاجنبية بشتي انواعها التي زادت من حدة الوضع والانفلات الامني وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتحاديها مع الجرائم الارهابية في نسق واحد، اين كان لزاما علي الجزائر امام هذا الوضع المتعفن اتخاذ تدابير وقائية واخري علاجية ضمن إستراتيجية متكاملة على المستوي الداخلي والاقليمي لمحاربة هذه الجريمة والتصدي لتداعياتها.

النتائج:

- انهيار الدولة في ليبيا وفشل الدولة في مالي كان من اهم الاسباب الرئيسية في استفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- انتشار الفقر والجهل والامراض الخطيرة المعدية وانعدام التنمية، ادي الي انتشار الهجرة غير الشرعية والسرية مما ساعد في انتشار الجريمة المنظمة علي اوسع نطاق.
- التدخلات الاجنبية خاصة العسكرية في ليبيا ومالي ونيجر ادي الي الانفلات الامني في المنطقة وساهم في الانتشار السريع للجماعات الاجرامية والحركات الارهابية وظهور ما يعرف بالتنسيق بين الجريمة الارهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

التوصيات:

- - تعزيز ثقافة بناء السلم في المنطقة وذلك بانتهاج إستراتيجية موحدة ذاتية بعيدة عن التدخلات والاطماع الاجنبية.
- - رفض التدخل الاجنبي في المنطقة بشتي انواعه .
- - تعزيز التعاون الاقليمي وتنسيق الامني والبحث عن وسائل مشتركة لبعث التنمية الاقتصادية بشراكة اقليمية.
- - تفعيل دور الاتحاد الافريقي علي شتي المجالات خاصة مجلس الامن الافريقي وتعزيزه لمواجهة التحديات الامنية التي تفتك بالمنطقة.

الهوامش:

- 1- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011، سوريا، ص 509.
- 2- عمراني كمال الدين، الجريمة المنظمة وجريمة الارهاب، مجلة الفقه والقانون، العدد 2014، 17، ص 89.
- 3- ادبية محمد صالح، الجريمة المنظمة. دراسة قانونية مقارنة، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009، العراق، ص 09.
- 4- محمد فوزي صالح، الجريمة المنظمة واثرها على حقوق الانسان، رسالة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الانسان، جامعة يحي فارس، السنة الجامعية 2008.2009، المدينة، ص 11.
- 5- عمراني كمال الدين، المرجع السابق، ص 90.
- 6- قيشاح نبيلة، الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، ج 02، 2017، جامعة خنشلة، ص 952.
- 7- قيشاح نبيلة، نفس المرجع، ص 151.
- 8- طارق سرور، الجماعة الاجرامية المنظمة، دار النهضة العربية، 2000، مصر، ص 68.
- 9- اسماء رسولي، التهديدات الامنية في الساحل الافريقي بين ادوار الدول الاقليمية والقوي الكبرى بعد احداث 11 سبتمبر 2001، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، سنة الجامعية 2017.2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة واحد، ص 157.
- 10- شريفة كلاع، الجريمة المنظمة كتهديد امني توجهه ذول الساحل وجنوب الصحراء الافريقية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، ص 07.
- 11- خالد بشكيط، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، العدد 06، 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جيجل، ص 225.
- 12- بن عودة حرية، الجريمة المنظمة واليات مكافحتها دوليا، رسالة ماجستير في القانون العام، السنة الجامعية 2009.2010، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهر مولاي سعيدة، ص 49.
- 13- حكيم غريب، الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 04، 2018، ص 60.
- 14- كعرار سفيان، الجريمة المنظمة عبر الوطنية واثارها على الأمن الانساني، رسالة ماجستير في حقوق الانسان والامن الانساني، السنة الجامعية 2013.2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، ص 123.
- 15- محمد فوزي صالح، مرجع سابق، ص 171.
- 16- سايج بوساحية، المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية الدوافع الأمنية والسياسية، مجلة السياسة العالمية، العدد 2017، 01، جامعة بومرداس، ص 31.
- 17- شاكر ظريف، اشكالية العلاقة بين ظاهرة الارهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية، العدد 11، 2017، ص 650.
- 18- خليفة ناصر، رهانات التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والامنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 2018، 02، ص 483.
- 19- جدو فؤاد، السياسة الخارجية الجزائرية والتحول الامنية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة المفكر، العدد 13، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، جامعة بسكرة، ص 331.
- 20- مايا خطيب، المرجع السابق، ص 517.
- 21- كعرار سفيان، المرجع السابق، ص 232.
- 22- هند مطاري، الجريمة المنظمة وسياسة مكافحتها وفقا للنظام القانوني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 3، 2018، ص 630.
- 23- هند مطاري، نفس المرجع، ص 631.
- 24- هند مطاري، نفس المرجع، ص 632.

- 25- عتيقة كواشي، الاستراتيجية الامنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية لمنطقة الساحل الافريقي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 08، 2016، ص 465.
- 26- دلح وهيبة، السياسة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد 12، العدد 23، 2016، الجزائر، ص 95.
- 27- عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، اطروحة دكتوراه في القانون العام، السنة الدراسية 2016.2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 522.
- 28- خديجة خالدي، الية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي الافريقي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 09، العدد 01، 2018، تبسة، ص 65.
- 29- سايج بوساحية، المرجع السابق، ص 29..
- 30- زهيرة نزار، ميلود عامر حاج، السياسة الامنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل المتغيرات الاقليمية بين الثابت والتغير، مجلو العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 02، 2017، جامعة الجلفة، ص 260.
- 31- لبال نصر الدين، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 06، العدد 01، 2017، جامعة باتنة، ص 549.
- 32- زهيرة نزار، ميلود عامر الحاج، المرجع السابق، ص 262.
- 33- العربي بومدين، واقع الامن الانساني في الساحل الافريقي واثره علي الامن الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، ص 194.